

# القطاع العام إلى أين؟!!



إلهامي الميرغني

نوفمبر ٢٠١٨

# القطاع العام إلى أين؟!!

## تمهيد

يشكل القطاع العام قضية خلافية منذ سنوات وهل نبقى عليه أم نتخلص منه بالبيع . ولذلك أعدت هذه الدراسة لتكون محل نقاش عدد من القيادات النقابية والعمالية والخبراء الاقتصاديين والقانونيين المهتمين للمساعدة في بلورة رؤية وموقف مشترك من مصير القطاع العام.

حاولت في هذه الدراسة تأكيد عدد من الحقائق منها:

- إن كل دول العالم بلا استثناء تضم مشروعات مملوكة ملكية عامة للدولة وبعضها يقتصر علي مشروعات الطرق والري والنقل وبعضها يمتد لقطاعات انتاجية بدون اي توجه أو انحياز سياسي أو اقتصادي.
- دول مجلس التعاون الخليجي تضم ولازالت شركات مملوكة للدولة بل أن " شركة أرامكو السعودية " أكبر شركة بترول في العالم مملوكة ملكية كاملة للدولة حتي الآن وكذلك في الكويت .
- إن مصر عرفت القطاع العام قبل ثورة ٢٣ يولية بسنوات وأن وجود هذا القطاع العام والذي ضم معمل تكرير البترول في السويس ومنجم السكري للذهب وبنك التسليف الزراعي والبنك العقاري المصري كانت نماذج لمشروعات مملوكة للدولة في ظل النظام الملكي والاستعمار الانجليزي.

كذلك استخدمت منهج يعتمد علي توسيع رؤيتنا لقضية القطاع العام فوجوده يتغير تبعاً لتغيرات دوره وشكل ادارته وسياسات واقتصاديات تشغيله. ووجوده لا علاقة له بالرأسمالية أو الاشتراكية لكن بتوجهات وانحيازات الرأسمالية الحاكمة وتوظيفها له. كما أنه في ظل الفساد وسوء الإدارة يمكن ان تصبح بعض الوحدات مصدر لاستنزاف اقتصاد ومالية الدولة المصرية. لذلك عالجت كل مرحلة من مراحل تطور القطاع العام في مصر علي ثلاث محاور:

**المحور الأول – وضع الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية والانحيازات الاجتماعية والتشريعات التي تعكس أهم التطورات.**

**المحور الثاني – وضع القطاع العام من حيث تطور إدارته وتنظيمه وتشغيله.**

**المحور الثالث – تشريعات العمل والحريات النقابية وأنظمة الأجور والتشغيل والحماية الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل التطور.**

لكي نصل لتحديد موقف علمي وموضوعي من القطاع العام بعيداً عن أي مواقف مسبقة من استمراره أو التخلص منه.

إن أزمة القطاع العام ومشاكله في مصر موجودة منذ النشأة وكتب فيها عشرات ان لم نقل مئات الكتب والدراسات ، وعقدت له عشرات المؤتمرات لبحث وسائل دعمه وتطويره ، واجيزت عشرات رسائل الماجستير والدكتوراة في الإدارة والاقتصاد والقانون حول علاج كل صغيرة وكبيرة في مسيرة القطاع العام ومشاكله وتغيرات المناخ الاقتصادي المحلي والعالمي. ورغم ذلك يستمر مسلسل البيع .

لقد كتبت منذ سنوات مقال بعنوان التفكيك والتخسير والتشريك . وكنت اقصد ان تفكيك واعادة تنظيم القطاع العام وتحديد تبعيته للوزارات ثم لوزارة قطاع أعمال ثم لوزارة الاستثمار ثم عودة وزارة قطاع الأعمال ثم سلخ شركات قابضة وضمها لوزارات وهيئات أخرى كل ذلك هو ما سميت التفكيك والتبعية وارباك الإدارة. ثم تأتي بعض القيود والقرارات التي تكبل الشركات وتعمق الأداء غير الاقتصادي وعندما تتحدد أسباب المشكلة وبدلاً من الحل يتم الاستمرار ولذلك هي لا تخسر ولكن يتم تخسيرها. وكذلك فإن تفكيك الروابط الأفقية والرأسية بين الشركات يفقم الخسائر. ومن أوضح الأمثلة علي ذلك علاقة شركة الحديد والصلب بشركة الكوك وشركة الكهرباء. فهذه الروابط تضمن سوق لمنتجات شركة كمدخلات في شركة أخرى وتحقق استمرارية التشغيل في مجموعة شركات تتكامل في المنتج أو في المنطقة الصناعية كما تتركز صناعة الغزل والنسيج في المحلة وتتركز صناعة البترول والبتروكيماويات في الإسكندرية وهكذا. أما التشريك فهو خروجها من الخدمة وبيعها أو تصفيتها .

الغريب ان كثير من الشركات التي تم بيعها لم تستمر في التشغيل ولكن تم بيع المكن والمعدات خردة وهدم المباني وبيع الارض كعقار وهو الطابع الحاكم للاستثمار منذ مبارك وحتى الآن. وعندما استطلعت اراء بعض الاصدقاء علي صفحتي علي موقع التواصل الاجتماعي " فيس بوك" جائتني عشرات الأمثلة لشركات تم بيعها وتخريبها فخرست مصر ثروة كانت تمتلكها وقيمة مضافة للاقتصاد وفقد العمال وظائفهم.

عدد كبير من الشركات اصبحت ارض خراب أو قامت مكانها عمارات سكنية مثل:

١. شركة المراجل البخارية.
٢. شركة النيل الكبرى وفي إمبابة تحولت لعقارات.
٣. شركة المساكن الشعبية.
٤. شركة الزيوت المستخلصة في الاسكندرية.
٥. شركة أسكو في شبرا الخيمة والمطرية.
٦. مصنع الكراسي في إمبابة.
٧. شركة القاهرة للمساكن الجاهزة.

٨. شركة النوباريه للهندسه الزراعيه والميكنه بالاسكندريه.
٩. شركة الاسكندرية للغزل وفروعها بكرموز ، محرم بك قبلى ترعة المحمودية والحضرة ، مشاريع عقارات حالياً.
١٠. شركة مضارب الأرز ترعة المحمودية .
١١. شركة مطاحن الإسكندرية ترعة المحمودية.
١٢. الشركة المصريه لصناعة النشا والجلوكوز مصنع طره.
١٣. شركة القاهرة للمنتجات المعدنية بامبابه تحولت إلى مخازن لتجار السيراميك
١٤. سباهى للغزل والنسيج. بالعوايد-إسكندرية.
١٥. الشركه العربيه وبولفار للغزل والنسيج بالعوايد وابو سليمان اسكندريه .
١٦. الشركه الشرقيه للكتان والقطن بشارع مصطفى كامل اسكندريه.
١٧. شركه الملح والصودا فرع كرموز امام جراج التزام على الجانب الاخر من المحموديه.
١٨. مصنع ستيا بالنزهه بجوار شركه كابو.
١٩. مصنع البيبسى بالاسكندرية.
٢٠. الاهليه للكتان.
٢١. مخازن الاهرام للمشروبات.
٢٢. الترسانة البحرية بامبابه.
٢٣. شركة النيل لحليج الأقطان.
٢٤. شركة الكوكاكولا في طنطا هدمت وبني مكانها مساكن للضباط.
٢٥. شركه المحاريت والهندسه في طنطا تمت تصفيه فرع طنطا واقيمت مكانها مدرسه بعد ان ظلت خرابه ٢٠ سنه .
٢٦. شركة اتوبيس النقل الداخلي في الغربية .
٢٧. شركة المياه الغازية بالإسكندرية حالياً كيروسيز مول.
٢٨. شركه باتا (المصنع) بالقباري بالإسكندرية حالياً أرض مباني رشاد عثمان.
٢٩. الاهليه للغزل والنسيج حالياً أرض مباني تحت الإنشاء ملك صديق للمقاولات.
٣٠. شركة راكتا لانتاج الورق في رشيد.
٣١. شركة مضارب الغربيه بالمحله.

هذه عينة لشركات ومصانع تمت تصفيتها فخرنا انتاجها وخسر العمال مصدر رزقهم ولم تحل مشكلة السكن بل ازدادت تفاقم في ظل التمليك والايجار الجديد.

هل ما حدث لصالح الاقتصاد المصري والنتائج المحلي المصري والصادرات المصرية. أذكر أنه في بداية أزمة طنطا للكتان أوضح العمال ان صادرات الشركة كانت مميزة ووصلت الي ١٥٠ مليون جنيه لذلك تم بيعها. وكذلك وبريات سمود وعشرات الأمثلة

التي توضح الخراب الاقتصادي وزيادة الاستيراد وانخفاض قيمة الجنيه امام الدولار وتفجر موجات الغلاء.

لكي يكون لدينا توازن اقتصادي في هذه المرحلة من النمو الرأسمالي فإننا بحاجة إلي قطاع عام قوي وقطاع خاص قوي أيضاً. ولكن لا نريد هيمنة القطاع العام في ظل غياب سلطة شعبية حقيقية تتبني الديمقراطية الشعبية من أسفل ومن أعلى ، متخفية عن وهم الديمقراطية الليبرالية ، بهيئات شعبية تعكس تمثيلا طبقياً حقيقياً ولا تستبعد التمثيل الفئوي لممثلي الرأسمالية لضمان مشاركتهم الفاعلة في التنمية ليس بمنطق الانصياع ولكن بمنطق المشاركة والحفاظ علي أرباحهم وتطويرها.

إن موقفنا من القطاع العام لا يجب ان يكون موقف عاطفي بل بمنطق المصلحة ، مصلحة الاقتصاد ومصلحة الوطن ، ومصالح عمال شركات القطاع العام الذين يتجاوز عددهم الان ٨٠٠ ألف عامل وموظف غير العمالة غير المباشرة ومصالح جموع المصريين التي تستهلك السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام. هل من المنطق ان يبيع الفلاح الجاموسة التي تنتج اللبن كل يوم ليزوج بنته ويجلس بعدها يلعن الظروف. هل من العقل والمصلحة المباشرة أن نبيع اصل منتج لنحوه لمجرد أرض وعقارات؟! هل من المصلحة ان أغلق شركة توفر سلعة أو خدمة نحتاجها ليصبح اعتمادنا علي الاستيراد من الخارج لاحتياجاتنا الأساسية؟!

هل ندافع عن القطاع العام بصيغته الحالية؟! وهل يمكن تطويره وكيف؟! وهل نحتاج اليه كدولة ومواطنين وعمال أم لا؟! وكيف نخضع عملية الاصلاح للمشاركة والرقابة الشعبية؟! وكيف يدار القطاع العام بشكل اقتصادي كفى؟! كيف تحل مشكلة تقادم الآلات والمعدات وما هي تكلفة التطوير في كل قطاع؟! من أين نوفر مصادر تمويل التطوير في ظل أزمة مصر وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم الديون المحلية والخارجية؟! كيف نربط البحوث والتطوير بإدارة الانتاج؟! كيف تتحقق معايير الجودة في منتجات القطاع العام؟! كيف نربط بين الجامعات ومراكز البحوث وشركات القطاع العام؟! كيف نحقق التكامل والتنسيق القطاعي الأفقي والرأسي بين الشركات؟! كيف نطور وسائل وأساليب التسويق المحلي والخارجي؟ كيف يمكن للقطاع المنافسة والصمود؟ أسئلة كثيرة مطروحة للنقاش وقد حاولت تقديم صورة شاملة للقطاع العام وتطوراتها بما يدعم حوارنا.

**إلهامي المير غني**

نوفمبر ٢٠١٨

## القطاع العام في العالم وتطوره

لا توجد دولة في العالم شماله وجنوبه وشرقه وغربه الا وبها مشروعات مملوكة للدولة ومشروعات مملوكة للقطاع الخاص. والولايات المتحدة الأمريكية زعيمة العولمة المتوحشة في عام ٢٠٠٩، أشارت التقديرات إلى أن القطاع الخاص يشكل ٥٥.٣% من الاقتصاد الأمريكي بينما يمثل نشاط الحكومة الفيدرالية ٢٤.١% وأنشطة حكومات الولايات والسلطات المحلية ٢٠.٦% المتبقي أي ٤٤.٧%. وفي عام ٢٠١١ بلغت مساهمة حكومة الولايات والحكومات المحلية في القيمة المضافة ١,٣٣٦ مليار دولار تمثل ٩% من إجمالي القيمة المضافة يضاف إليها ٧% من مشروعات مملوكة للحكومة الفدرالية وتبلغ قيمة مساهمتها ٦٥٨ مليار دولار. أي حوالي ١٦% من القيمة المضافة والنتاج المحلي الاجمالي.

كما تحتفظ الحكومة الفرنسية بالتأثير الكبير على حصص رئيسية من قطاعات البنية التحتية، بملكية أغلبية شركات السكك الحديدية ، الكهرباء، الطائرات، والاتصالات. ويوجد لدى الصين حالياً ٩٦ شركة مملوكة للدولة تدار مركزياً، بانخفاض عن ١١٧ شركة قبل خمسة أعوام، حيث تقوم الحكومة المركزية بإعادة هيكلية الشركات المركزية المملوكة للدولة لتحسين فعاليتها وتنافسيتها. وقد أظهرت بيانات رسمية سابقة أن إجمالي أرباح الشركات المركزية المملوكة للدولة بلغ ٨٨٧.٧٩ مليار يوان خلال النصف الأول من ٢٠١٨، بزيادة ٢٣ بالمئة عن ذات الفترة من العام الماضي. وبلغ إجمالي عائدات تلك الشركات ١٣.٧ تريليون يوان خلال النصف الأول من العام، بزيادة ١٠.١ بالمئة على أساس سنوي.<sup>١</sup>

بل أن دول مجلس التعاون الخليجي المعروف انها رأسمالية منذ نشأتها لازالت تدير شركات عامة كبرى مملوكة للدولة وشركة أرامكو السعودية وهي أكبر شركة بترول في العالم حيث تبلغ قيمتها ١٠ تريليون دولار وتنتج ١٠ مليون برميل يومياً هي حتي الان قطاع عام مملوكة ١٠٠% للحكومة السعودية. وكذلك مؤسسة البترول الكويتية. إذا ملكية الدولة للمشروعات لا يعكس نمط الاقتصاد ولكنه يعكس الحرص علي بقاء قطاعات حيوية تحت سيطرة الدولة خشية سيطرة الاحتكارات وحرمان المواطن العادي من الحصول علي السلعة أو الخدمة.

كما عرفت مصر منذ القَدَم ملكية مشروعات الري والصرف والطرق والكباري كمشروعات مملوكة للدولة. عام ١٩١٤ استعادت الحكومة الخط الحديدي الذي يربط

<sup>١</sup> - صحيفة الشعب اليومية بالعربي - الصين تكشف عن لوائح مفصلة بشأن إدارة أصول الشركات المملوكة للدولة - ٢٠١٨/٧/٣١.

بين القاهرة وحلوان ، والذي كانت الحكومة باعتها لشركة سكك حديد الدلتا الضيقة عام ١٩٠٤ وترتب علي عودة الشركة زيادة النفقات والايرادات العامة. كما اشترت الحكومة عام ١٩١٣ خط مريوط الحديدي من الخديوي عباس حلمي وأضافته إلي شبكتها الحديدية. وفي يناير ١٩١٨ اشترت الحكومة منشأة التليفونات من شركة تليفونات مصر بمبلغ ٧٥٥ ألف جنيه وكانت الحكومة أهم مشترك فيما يتعلق بالخطوط الخارجية. ورأت الحكومة وقتها أن أفضل طريقة للاستفادة من التليفون هي في ضم إدارته الي الهيئة التي تقوم بإدارة التلغرافات.<sup>٢</sup>

بعد الحرب العالمية الأولى إزداد اهتمام الحكومة بالنشاط الصناعي والتجاري وبدأت الحكومة والهيئات المحلية تحل محل الإحتكارات الأجنبية ومن أمثلة الشركات التي تملكها الحكومة في تلك الفترة :

شركة توليد الكهرباء بالسويس ، شركة الأسواق المصرية ، وشركة ري نجع حمادي ، وشركة إنارة مدينة بورسعيد ، وشركة ترام الإسكندرية . وكانت الحكومة تقوم بشراء هذه الشركات وليس تأميمها نتيجة اقتناعها بأهمية ان تكون هذه الشركات ملكية عامة للدولة. ولم تتوقف عند هذا القدر بل اشترت امتياز الشركة المساهمة لمياه طنطا عام ١٩٢٧ م بمبلغ ٣٢.٨ ألف جنيه ، وكانت شركة الأسواق المصرية التي اشترتها الحكومة تدير أكثر من ١٢٣ سوق و ٤٠ مذبج. وعهدت الحكومة الي بلدية بورسعيد إدارة شركة الإنارة وإلي بلدية الاسكندرية بإدارة ترام الاسكندرية.

كما امتلكت الحكومة قبل ٢٣ يولية ١٩٥٢ معمل تكرير البترول بالسويس ومحاجر البازلت ومنجم السكري للذهب ، وطمبات الجيزة والجزيرة ، وعملية إنارة ومياه حلوان. عام ١٩٣١ ساهمت الحكومة في نصف رأس مال بنك التسليف الزراعي ولذلك كانت ممثلة في مجلس الإدارة بل وكان لوزير المالية حق الاعتراض علي قرارات مجلس الإدارة ولا تصدر الا بموافقة ثلثي الاعضاء. ونشأ البنك العقاري من قلب بنك التسليف إلي ان استقل كبنك عام تابع للدولة في ٢٠ مايو ١٩٤٥ . ويدير البنك مجلس إدارة مكون من وكيل المالية ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي المصري وعددا من الأعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء لمدة معينة ، ويعين رئيس مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء كان ذلك قبل ٧٣ سنة من الآن وقبل سبع سنوات من يوليو ١٩٥٢ .

<sup>٢</sup> - الدكتور محمود رياض عطية - أسباب إزدیاد النفقات العامة في مصر - مطبعة دار نشر الثقافة بالإسكندرية - ١٩٤٨ صفحة ١٩٩ - ٢٠٣ .

واستمرارا علي نفس النهج صدر القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ في ٢٢ يوليه بالاشتراك في بنك صناعي غايته النهوض بالصناعة المصرية والقيام بالأعمال المصرفية واشتركت الحكومة في اسهم البنك بنسبة ٥١% ومنحته ٢ مليون جنيه قرض. وسيطرت علي مجلس الإدارة بل وكان تعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب يتم بقرار من مجلس الوزراء. وفي ١٣ يولية ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٧ بالإذن للحكومة في أن ترتبط بمشروع لكهربة خزان أسوان في حدود مبلغ ١٠.٥ مليون جنيه.

لذلك حرصت الرأسمالية المصرية في مرحلة نموها إلى تملك وإدارة المرافق العامة والشركات الصناعية والمصارف قبل سنوات من ثورة يوليو وفي ظل النظام الملكي وبرغم تخلفها وتبعيتها ودون أي شعارات اشتراكية ولكن لإدراكها أن أي تنمية حقيقية لا يمكن ان تتم بدون مشاركة الدولة بل وسيطرتها علي بعض القطاعات. وبذلك فإن ملكية الدولة للمشروعات العامة أقدم من ثورة يوليو بسنوات.

اتخذت الملكية العامة للدولة في معظم دول العالم شكل الشركات العامة او المؤسسات والهيئات العامة.

### **هل انتهى القطاع العام في مصر!؟**

قد يري البعض انه لا معني للحديث عن الخصخصة والقطاع العام بعد ان قامت الحكومات المتعاقبة بخصخصة ٣٨٢ مؤسسة مملوكة للدولة، بعضها خصخصة كلية وأخرى جزئية. وبلغ إجمالي حصيلة بيع الشركات العامة بموجب برنامج الخصخصة ٥٧.٤ مليار جنيه (حوالي ٩.٤ مليار دولار تقريباً) حتى عام ٢٠٠٩. ويقوم صندوق النقد الدولي مسيرة الخصخصة بأنها كانت بطيئة بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٥ - عندما بلغ متوسط عدد الشركات المخصصة في السنة حوالي ١٥ شركة . من ناحية أخرى، تمت خصخصة ٧٧ شركة فيما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ بمتوسط ٢٥ شركة في السنة.<sup>٣</sup>

توضح بيانات مركز معلومات القطاع العام ١٩٩٢/٩١ أنه كان يوجد لدينا ٢٧ شركة قابضة و ٣١٤ شركة تابعة وفي عام ٢٠١٢ أصبح لدينا ٩ شركات قابضة يتبعها ١٤٦ شركة تابعة.<sup>٤</sup>

<sup>٣</sup> - كريم بدر الدين - الخصخصة: مفتاح حل الأزمة الاقتصادية في مصر - البنك الدولي - ٢٠١٤/١١/٣.  
<sup>٤</sup> - مركز معلومات قطاع الأعمال العام - جدول توضيحي للمسار التاريخي لشركات قطاع الأعمال العام الخاضعة للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

لكن الحقيقة عكس ذلك تماماً حيث يوجد ١٢٦ شركة قطاع أعمال عام مملوكة للدولة موزعة علي ٩ شركات قابضة منها ٨ شركات تتبع وزير قطاع الأعمال والشركة القابضة للسلع الغذائية تتبع وزارة التموين. إضافة الي ذلك يوجد عدد من الشركات العامة التابعة لهيئات عامة مثل البترول وقناة السويس إضافة لوجود هيئات عامة اقتصادية وخدمية ومرافق وخدمات لازالت مملوكة للدولة.

"يقصد بالهيئات العامة الاقتصادية الهيئات التي أنشئت وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ الخاص بإنشاء الهيئات العامة وصدر لها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية باعتبارها هيئة عامة اقتصادية. وبلغ عدد الهيئات العامة الاقتصادية في مصر ٥١ هيئة في عام ٢٠١٤ / ٢٠١٥ . ومن أبرز هذه الهيئات الهيئة العامة للبترول، والهيئة العامة لقناة السويس، واتحاد الإذاعة والتليفزيون .وبالمقارنة بلغ عدد الهيئات العامة الخدمية والتي أسست وفقاً للقانون ذاته واعتبرها قانون أو قرار إنشائها هيئة عامة خدمية نحو ١٢٠ هيئة في ذات العام. ومنها هيئة الثروة المعدنية، وهيئة تنمية الصادرات، وهيئة التنمية الصناعية. وقد نص القانون سالف الذكر علي أن مجلس إدارة الهيئة العامة الاقتصادية أو الخدمية هو السلطة العليا المهيمنة علي شئونها وتصريف أمورها، وله علي الأخص إصدار القرارات واللوائح المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية دون التقيد بالقواعد الحكومية، وكذا وضع اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة وعمالها وترقيتهم وفصلهم وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافأاتهم ومعاشاتهم " ° وبذلك تمتعت الهيئات العامة بمرونة أكثر من شركات القطاع العام ورغم ذلك فهني موضوعه ضمن خطط الخصخصة.

تم تحويل بعض الهيئات العامة إلي شركات مثلما حدث مع هيئة مياه الشرب والصرف الصحي وهيئة السكك الحديدية وهيئة كهرباء مصر وشركة مصر للطيران وهيئة ميناء القاهرة الجوي وغيرها. **لذلك لا يجب ان يقتصر حديثنا عن الشركات التابعة المملوكة للشركات التسع القابضة بل عن كل المشروعات العامة المملوكة للدولة.** بل وأكثر من ذلك التمهد لخصخصة خدمات التعليم والصحة وعقود ال PPP وغيرها من الأشكال التي تحول الملكية العامة إلي القطاع الخاص بكل ما يرتبط بذلك من رفع في الأسعار وزيادة الأعباء والتكلفة علي المواطنين وحرمان شرائح اجتماعية من الحصول علي الخدمات والمرافق العامة بعد تمكين القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي من السيطرة علي مجمل الاقتصاد المصري

° - معهد التخطيط القومي - سلسلة دراسات السياسات - د. أحمد صقر عاشور - الهيئات العامة الاقتصادية مشكلاتها وأساليب معالجتها - مع دراسة حالة الهيئة المصرية العامة للبترول - عدد رقم ٤ فبراير ٢٠١٦ - صفحة ٤.

وتراجع تدخل الدولة وإطلاق حرية الأسواق وظهور الاحتكارات المتحكمة في الانتاج المحلي والواردات من الخارج مثل القمح والسكر والأدوية.

### **لماذا تمتلك الدول الأصول والمشروعات؟!**

نود أن نوسع رؤيتنا للمشروعات العامة المملوكة للدولة في جميع انحاء العالم وليس في مصر فقط. وهي رؤية أكبر من القطاع العام فلا يعقل أن شخص أو شركة كان يمكن ان يحفر الترع و يقيم الجسور ومحطات الكهرباء والمياه وخطوط السكك الحديدية والمواصلات وخدمات التعليم والصحة .

والمشروع الخاص المملوك لفرد او شركة يبحث دائما عن القطاعات الأقل منافسة والأكثر ربحية ، وهو لا يفكر في نفع السلعة أو إضرارها المهم هو المكسب.وقد يحجم عن مشروعات هامة للتنمية.لذلك في جميع دول العالم توجد مشروعات عامة مملوكة للدولة لأن القطاع الخاص لا يتحمس لها أو لأنها توفر سلع ضرورية يجب ان تكون تحت سيطرة الدولة وخضوعها للرقابة التي تكفل سلامة أدائها.

لكن مفهوم القطاع العام أضيق من مفهوم المشروعات العامة ويرتبط أكثر بشكل الشركات أو الهيئات أو المؤسسات العامة. وقد يكون مملوك بالكامل للدولة أو تملك الدولة منه نسبة حاكمة أكبر من ٥١% من الأسهم لكي تضمن إدارته وفق أولوياتها. وهو لا يرتبط بالاشتراكية أو الرأسمالية بقدر ما يرتبط بحاجة الدولة للسيطرة علي مواردها وإدارتها وتعبئة الفائض الاقتصادي لدعم التراكم الرأسمالي. ويمكن ان تكون هذه المشروعات منخفضة الربحية أو عديمة الربحية ولكنها تقدم سلع أو خدمات ضرورية لجموع الشعب فتملكها الدولة ملكية عامة.

### **المشروعات العامة في مصر**

تتغير وظيفة ودور المشروعات العامة وفقاً لطبيعة وتوجهات الطبقة المسيطرة وانحيازاتها وأولوياتها ورؤيتها التنموية. وقد سبق أن أوضحت في جزء سابق من التقرير كيف عرفت مصر المشروعات والشركات المملوكة للدولة وكيف كان ذلك جزء من معركتها مع الاقطاع وكبار ملاك الأرض والمستعمر الأجنبي وفي محاولة للاستقلال بالسوق المحلي ودفع التنمية الرأسمالية التي تطورت بجهود طلعت حرب ومجموعة بنك مصر وبجهود الدولة التي تبنت العديد من المشروعات العامة والشركات والبنوك كما أوضحنا.

أما تطور الملكية العامة بعد يولية ١٩٥٢ فقد مرت بمراحل متعددة سنعرض لها في الجزء التالي من التقرير. ولكنها بدأت باحجام رأس المال الأجنبي عن المشاركة في

عملية التنمية، ومشاكل تمويل التنمية والمشروعات الكبرى مثل السد العالي والحاجة إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيه التنمية باتجاه استقلال السوق ودفع التراكم الرأسمالي حتى عام ١٩٧٥.

ثم تغيرت توجهات الاقتصاد والمرحلة الانتقالية في توجهات الرأسمالية المصرية حتى مطلع التسعينات حيث حسم التوجه الاقتصادي الرأسمالي التابع والخاضع للسوق العالمي وسيطرة مؤسسات التمويل الدولية والشركات الدولية وانتهاء دور مصر القيادي في المنطقة العربية وحركة عدم الانحياز. إلي أن وصلنا للوضع الذي نعيشه الآن.

### **مراحل تطور القطاع العام في مصر**

أوضحنا أن المشروعات العامة المملوكة للدولة كانت موجودة في مصر وفي كل العالم عبر مراحل التطور الرأسمالي. ولكن سيطرة الدولة علي قطاع كبير من الاقتصاد وتوجيهه في مصر تجربة عرفت بالقطاع العام. وقد مر بمراحل تطور مختلفة تبعاً لمراحل تطور الرأسمالية المصرية وتوظيفه لخدمة رؤية الطبقة وتوجهاتها وانحيازاتها .

### **استهدفت الدولة من القطاع العام تحقيق عدد من الأهداف منها:**

- ١- تعبئة الفائض الاقتصادي والتراكم اللازم لدفع النمو الرأسمالي في مصر ومواجهة سيطرة الأقطاع وكبار الملاك علي مفاصل الاقتصاد المصري. لذلك صدرت قوانين الاصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ وبعد أقل من شهرين علي ثورة يولييه.
- ٢- كسر سيطرة الرأسمالية الكبيرة المتحالفة مع كبار ملاك الأرض والاقطاع.
- ٣- السيطرة علي القطاع المالي والسوق النقدية (البنوك وشركات التأمين ) لتعبئة المدخرات والحفاظ علي قيمة العملة وتمويل التنمية من المصادر المحلية.
- ٤- السيطرة علي الاقتصاد القومي وتوجيهه لصالح دعم عملية التنمية .
- ٥- توفير احتياجات مصر من مختلف السلع والخدمات والتحكم في الأسعار والأسواق.
- ٦- السيطرة علي قطاعات الانتاج والتوزيع معاً .
- ٧- محاولات عمل تكامل قطاعي بين الزراعة والصناعة وبين الصناعات وبعضها البعض وبين الصناعة والبحوث والتطوير.

حاولت الثورة جذب الاستثمار الأجنبي لتمويل مشروعهم التنموي فصدر المرسوم بقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٢ بنظام المناطق الحرة في ديسمبر ١٩٥٢ ، وفي إبريل ١٩٥٣ صدر القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن استثمار المال الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية. كما صدر خلال فترة الوحدة مع سوريا قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٨ لسنة ١٩٦٠ بشأن استثمار رأس المال الأجنبي. وعندما أحجم رأس المال الأجنبي عن تمويل مشاريع الضباط الراديكاليين وتتابع خطواتهم لتصفية الأقطاع وتطوير علاقات الانتاج في الريف، قامت الثورة بتمصير الشركات الأجنبية. وبعد سنوات من أحجام القطاع الخاص عن المشاركة كانت حركة التأميمات الكبرى.

لقد أحجم رأس المال الأجنبي عن تمويل تنمية تخرج مصر من سيطرة النظام الرأسمالي العالمي وتؤسس لعلاقات جديدة في المنطقة لذلك توقفت الاستثمارات الأجنبية وتقلصت للضغط علي مصر للاستمرار في السير علي طريق تقسيم العمل الرأسمالي الدولي وجاء الرد بالتأميمات .

لقد تميزت التجربة خلال المراحل الأولى بالتجريبية الشديدة ، وهي تعكس غياب رؤية استراتيجية منذ البداية. وتبلورت هذه الرؤية التنموية بالتجربة والخطأ عبر السنوات.

يمكن تقسيم تطور القطاع العام إلي عدة مراحل:

### **المرحلة الأولى - التكوين والنشأة - ١٩٥٢ - ١٩٦٠**

حدد مجلس قيادة الثورة منذ بدء تحركه اعدائه الرئيسيين وأعلن معركته للقضاء عليهم. القضاء على الإقطاع، القضاء على الاستعمار، القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم. لكي يستطيع إطلاق النمو والتراكم الرأسمالي وبناء الاقتصاد الوطني.

قبل سقوط الملكية صدر المرسوم الملكي رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ بتشكيل المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي. وما يؤكد فكرة التجريبية التي اتحدث عنها فقد صدر تعديل علي تشكيل المجلس في أكتوبر ١٩٥٢ بالقانون ٢٣٠ ثم عام ١٩٥٣ بعد إعلان الجمهورية بالقانون ٤٦٥ ومنح المجلس مرونة بعدم خضوعه وتحريره من ميزانية الدولة عل أن يقدم الحساب الختامي لأعماله خلال ثلاث شهور من انتهاء السنة المالية للبرلمان وللمجلس الوزراء. تبع ذلك إنشاء المجلس الأعلى للعلوم بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ويعمل كهيئة مستقلة تلحق برياسة مجلس الوزراء وبما يؤكد أهمية العلوم في دفع عملية التنمية.

كما صدر القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات. والقانون ٣١١ لسنة ١٩٥٥ بالترخيص لمصلحة السكك الحديدية في تأسيس شركة مساهمة لصناعة عربات السكة الحديد وبالفعل تم تأسيس الشركة المصرية العامة لمهمات السكك الحديدية ( سيماف ) وهو ما يعكس اهتمام مبكر بقضية التصنيع ودوره في دفع التنمية من ناحية والربط بين مشكلة النقل والمواصلات وتصنيع معدات النقل وعربات السكك الحديدية.

صدرت بعض القوانين التي تنظم مشاركة الحكومة في بعض الشركات الكبرى مثل:

١. الترخيص للحكومة بالاشتراك في تأسيس شركة مساهمة لصناعة الحديد والصلب بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٦.
٢. تصفية الشركة العامة لمصنع السكر والتكرير المصرية وشركة التقطير المصرية وإنشاء شركة جديدة بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ١٩٥٦.
٣. تعديل القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مجلس إدارة المصانع الحربية ومصنع الطائرات بالقانون ٣٣٥ لسنة ١٩٥٦.
٤. القانون ٤٠٤ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج.
٥. القانون ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ في شأن إنشاء مجلس إدارة معمل تكرير البترول الحكومي بالسويس.

صدر القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تحويل المؤسسات العامة المصرية والأجنبية إلي شركات مساهمة مصرية. كما تم إنشاء عدد من الهيئات العامة منها :

١. الهيئة العامة للبترول بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٥٦.
٢. إنشاء هيئة عامة لشئون سكك حديد مصر بالقانون رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦.
٣. إنشاء هيئة عامة للمطابع بالقانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٦.
٤. إعادة إنشاء الهيئة العامة للبترول بالقانون رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٥٦.
٥. إنشاء الهيئة الزراعية المصرية بالقانون ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦.

إدراك قادة يولية أهمية التمويل للتنمية فصدر القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان ولائحته التنفيذية. وفي فبراير عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن نقل ملكية بنك مصر إلي الدولة ، القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن انتقال ملكية البنك الأهلي المصري إلي الدولة ثم القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك المركزي المصري والبنك الأهلي المصري . وتم إنشاء بنك مركزي كمؤسسة عامة لأول مرة في مصر وأصبح مسئول عن السياسة النقدية

واصدار النقد وعاد البنك الأهلي كمصرف عادي بعد أن ظل لسنوات يتولى اصدار البنكنوت المصري.وبذلك بدأت الدولة إحكام السيطرة علي الجهاز المصرفي لضمان تمويل مشاريع التنمية.كما صدر قرار جمهوري بالقانون رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٥٦ بالترخيص للحكومة بالإشتراك في بنك صناعي.

وفي إطار تنظيم الحكومة المصرية لتواكب توجهات التنمية والتصنيع صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء وزارة للصناعة ووزارة للتجارة وتحديد المصالح والهيئات التابعة لكل منها.

**كان هناك إنشغال بشكل تنظيم القطاع العام بعد تمصير الشركات الأجنبية** ولذلك صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية كمؤسسة عامة تابعة لرئاسة الجمهورية ثم صدر تعديل علي القانون بعد شهر من صدوره بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٥٧ ليضيف أن أموال المؤسسة أموال خاصة وأن من حقق المؤسسة إقراض الشركات التابعة.

كما صدر القرار الجمهوري بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة. وفي عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٢٦٥ بتنظيم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي وركزت سلطات تنظيم القطاع العام بيد رئيس الجمهورية الذي منحها في القانون حق تأسيس الشركات المساهمة.

كذلك صدر القانون ٢١٣٧ لسنة ١٩٦٠ بشأن المؤسسة التعاونية الزراعية العامة وهي تتبع رئاسة الجمهورية أيضا وتتولي رسم السياسة الزراعية.هكذا استطاعت الدولة خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ بلورة الشكل التنظيمي المسئول عن القطاع العام وشركاته.

**أما بالنسبة للحقوق العمالية** خلال هذه المرحلة فقد صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن جواز الجمع بين مرتب الوظيفة العامة وبين المعاش المستحق قبل التعيين. وكان القانون بوابة لعودة المحالين للمعاش لإدارة القطاع العام ، كما تبع ذلك صدور القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن الأجور والمرتبات والمكافآت التي يتقاضاها الموظفون العموميون علاوة علي مرتباتهم الأصلية ثم القانون ١٣٩ لسنة ١٩٥٧ لنفس الغرض وكانت كل سلطات الموافقة بيد رئيس الجمهورية. وخلال تلك الفترة بدأ يتردد مفهوم أهل الثقة وأهل الخبرة الذي كان أحد المسامير الكبرى في جسد القطاع العام .

صدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردي دون أن يتضمن النص علي الحق في الإضراب ودون أن ينص علي تجريم وقوع الفصل التعسفي وجعل عقوبته الحبس والغرامة لأصحاب الأعمال.

"كذلك صدر القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن النقابات العمالية الذي تضمن في مادته السابعة عدم جواز تكوين أكثر من نقابة واحدة في المنشأة الواحدة وعدم جواز تكوين أكثر من نقابة مهنية واحدة في البلد الواحد لعمال المهنة أو الصناعة أو الحرفة الواحدة. كما تضمن في مادته التاسعة والعشرين عدم جواز تكوين أكثر من اتحاد عام واحد للعمال المصريين وذلك بالإضافة إلي إجبارية الاشتراكات النقابية بنص القانون وذلك تثبيتاً للشمولية النقابية وتأكيداً لسريانها"<sup>٦</sup>.

كما صدر القانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل قانون إنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات لموظفي الحكومة المدنيين.

بذلك وعلي امتداد هذه المرحلة تم تمهيد الطريق للمرحلة القادمة من خلال التمصير وإنشاء المؤسسة الاقتصادية من ناحية وتنظيم الشركات والهيئات العامة من ناحية أخرى واستحداث وزارة مستقلة للصناعة ثم صدور قانون البنوك والأئتمان وقانون البنك المركزي وضم بنكي الأهلي ومصر للدولة والبدء في إنشاء البنك الصناعي . وبذلك كانت الأوضاع الاقتصادية مهيئة للقفزة التنموية الكبرى التي بدأت عام ١٩٦١.

### **المرحلة الثانية - الإنطلاق - ١٩٦١ - ١٩٧٠**

تشكل هذه المرحلة انطلاق القطاع العام ليصبح قاطرة للتنمية واصدار أكبر حركة تأميمات للشركات والمصالح الاقتصادية في تاريخ مصر الحديث أكثر من ٤٠٠ شركة. كما ارتبطت هذه الفترة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى والثانية والتي توقفت عقب عدوان ١٩٦٧. يبدو أنه خلال مرحلة التأميمات الكبرى لم تكن هناك لجنة واحدة تعمل علي حصر الشركات بل ربما أكثر من لجنة وهو ما يتضح من أن التأميمات الكبرى التي تمت سنة ١٩٦١ صدرت من خلال عدة قوانين وشملت شركات في مصر وسوريا وقد صدرت أكبر ثلاث قوانين في ٢٠ يولية ١٩٦١ علي النحو التالي:

<sup>٦</sup> - عطية الصيرفي - عسكرة الحياة العمالية والنقابية في مصر - رقم الايداع ٨٣/١٨٩٠ - صفحة ١٨.

- القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم ٤٩ شركة في مصر و ٣ شركات في سوريا وقد ضمت قائمة الشركات المصرية شركات الأخشاب والأسمنت والمعدنية وشركات الاتوبيس والكهرباء اضافة لشركات فنادق وشركات صناعية.
- القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بتأميم ٨٣ شركة في مصر و ١١ شركة في سوريا وقد ضمت قائمة الشركات المصرية شركات المقاولات والتجارة والتصدير والاستيراد ومحالجات الأقطان وشركات الغزل والنسيج والمطاحن والزجاج والأدوية والسجاير ومن شركة فيليبس إلي شركة ثلج غمرة .
- القانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتأميم ١٤٦ شركة في مصر و ١٢ شركة في سوريا وقد ضمت قائمة الشركات المصرية شركات غزل ونسيج وشركات تجارة ومضارب أرز وشركات الزيوت والنشا والجلوكوز والبلاستيك والورق والكيماويات والتعدين والهندسية وشركات بترول وأدوية.
- شملت القوانين الثلاثة ٢٧٨ شركة وشكلت القاعدة الرئيسية للقطاع العام المصري ونقطة انطلاق رئيسية.
- القانون ١٢١ لسنة ١٩٦١ بانتقال ملكية منشآت كبس القطن إلي الدولة.
- إسقاط الالتزام الممنوح لشركة ليون للكهرباء في مدينة الاسكندرية بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١، اسقاط الالتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١.
- صدرت عدة قوانين بتأميمات للشركات علي امتداد السنوات ١٩٦١ و ١٩٦٤ شملت سباهي وشيكوريل وبنزيون وعدس وتبعية شركات الرباط والهندسة البحرية وغيرها لهيئة قناة السويس والمحالجات وشركات تصدير القطن وشركات ومعامل الأدوية وشركات النقل و ٤٠ شركة تأمين.
- إنشاء مؤسسة مصر من انصبه بنك مصر في الشركات المساهمة المملوكة له وانشاء مؤسسة النصر من رؤوس أموال الشركات التي اسستها الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة وكانت المؤسستين تتبعان رئاسة الجمهورية.
- صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن المؤسسات العامة فقسم الإشراف عليها بين نواب رئيس الجمهورية وحدد ٨ مؤسسات تتبع السيد زكريا محي الدين و ٤ مؤسسات تتبع السيد حسين الشافعي .
- صدر القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٢ بتأميم ٩٥ مطحن سلندرات و ٧٠ مضرب أرز موزعين حسب المحافظات و ٨٢ مخبز بلدي في القاهرة والجيزة.
- صدرت قوانين بنقل تبعية بعض الشركات من أحد قوانين التأميم الثلاث الرئيسية الي قانون آخر مثل القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٢ تنقل شركة البوند

المصرية من القانون ١١٩ الي القانون ١١٧ وخمس شركات من بينها بنزيون تنقل من القانون ١١٩ الي القانون ١١٨ .

- القانون رقم ١٢٠٣ لسنة بقصر تعامل الدولة مع القطاع العام وهو ما يضمن توفير سوق توزيع منتجات شركات القطاع العام كما لا يجب شراء منتج متوفر بالقطاع العام من القطاع الخاص أو استيراده كما يحدث الآن.
- قانون الاصلاح الزراعي رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بحد اقصي للملكية الزراعية ١٠٠ فدان.

### تنظيم القطاع العام

لم تكن هناك رؤية متكاملة وشاملة لتنظيم القطاع العام في البداية ولكن عملية التنظيم خضعت للتجربة والخطأ إلي أن تم الوصول للصيغة الأفضل. ففي عام ١٩٦٣ صدر قانون المؤسسات العامة رقم ٦٠ في ١٩٦٣/٤/٢٩. عدل قانون المؤسسات العامة رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ وحدد المفاهيم بشكل واضح ومحدد:

### المؤسسة العامة

هي مرافق عامة اقتصادية أو زراعية أو صناعية أو مالية مما كان يدخل في النشاط الخاص ورأت الدولة ان تتولاها بنفسها عن طريق المؤسسات العامة. وهي تنشأ أو تساهم في شركات مساهمة أو منشآت أو جمعيات تعاونية. وللمؤسسة العامة ميزانية مستقلة توضع علي نمط المشروعات التجارية. وهي تخضع لرقابة ديوان المحاسبات و يجوز لها تعيين مراقب حسابات كما أعفاها المشرع من ضريبة الدمغة.

### الهيئات العامة

هي مصالح عامة حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية. لكن الهيئة العامة تقوم بخدمة عامة ولا تمارس نشاط مالي أو تجاري أو صناعي أو زراعي **فالأصل ان الخدمات العامة تقوم بها الدولة مع مرونة في الإدارة وعندما يكون غرض الهيئة خدمة عامة حتى لو كانت لها طبيعة تجارية ( هيئة غير ربحية).** لها ميزانية خاصة ولكنها ملحقة بميزانية الدولة وتحمل الدولة عجزها ويؤول إليها ما تحققه من أرباح.

بعد خمس شهور من صدور القانون صدر تعديل عليه بالقانون ٩٤ لسنة ١٩٦٣ و عدل بعض القواعد التي تخضع لها المؤسسات العامة. لكن مع التجربة تبلورت رؤية أعمق لتنظيم القطاع العام فصدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والغي القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ .

حدد القانون مفهوم الشركات العامة وتنظيم أوضاع العاملين بها وقرر ان انشاء المؤسسات العامة يكون بقرار من رئيس الجمهورية وحدد طرق إنشاء المؤسسات العامة وطرق إدارتها والنظام المالي لها. **ويشكل القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٦ خطوة كبيرة على طريق تنظيم القطاع العام والمؤسسات العامة تجنب بها المشرع كل العيوب والمشاكل التي ظهرت خلال التطبيق من بداية المؤسسة الاقتصادية .**

علي صعيد أوضاع العاملين في القطاع العام صدرت خلال هذه المرحلة عدة قوانين فرضت أوضاعاً جديدة للعمال لم تكن موجودة قبل الثورة في الشركات المساهمة ولا في شركات القطاع العام وهي :

١. قانون تحديد الحد الأدنى لأجور العمال بالمنشآت الصناعية رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ وحدد الحد الأدنى للأجور بخمسة وعشرين قرشاً في اليوم.
٢. القانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم تشغيل العمال في المؤسسات الصناعية وقد نص علي أنه لا يجوز للمؤسسات الصناعية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الصناعة المركزي تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٤٨ ساعة عمل يومياً ولا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام و الراحة وما يزيد علي ذلك يتقاضى عنه العامل أجر إضافي.
٣. قانون مشاركة العمال في الارباح بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ وتوزيع ٢٥% من الأرباح علي العمال والموظفين.
٤. قانون تمثيل العمال في مجالس الإدارة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ باختيار ٢ ممثلين للعمال والموظفين.
٥. قانون تحديد حد اقصي للأجور بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ بحيث لا يتجاوز خمسة الاف جنيه لرئيس مجلس الإدارة.
٦. قانون الضرايب التصاعدية بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٦١ وكانت تصل إلي ٩٠% علي الدخل التي تزيد علي ١٠ الآف جنيه.
٧. القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بمنع تعيين الشخص في اكثر من وظيفة واحدة.
٨. القانون ٩٥ لسنة ١٩٦١ باعتبار مؤسسة التأمينات الاجتماعية مؤسسة عامة.
٩. القانون رقم ١ لسنة ١٩٦١ بشأن صرف أجر أو معاش ثلاثة شهور عند وفاة الموظف أو المستخدم أو صاحب المعاش.
١٠. في ٣٠ يونية ١٩٥٧ تم إنشاء الاتحاد العام لعمال مصر.
١١. القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن الاتحاد القومي الذي كان ينص علي قصر حق الترشيح لعضوية مجالس إدارة النقابات بكافة أنواعها علي الأعضاء العاملين في الاتحاد القومي.
١٢. القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ قانون العمل والنقابات .

حزمة متكاملة من التشريعات وخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبلور رؤية لتشكيل وإدارة القطاع العام هذه هي خبرة المرحلة الثانية والأكبر والأهم في مسيرة القطاع العام والتي توقفت بنكسة ١٩٦٧ وتوقف خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وتوجيه كل الجهود للمعركة مع العدو .

### **المرحلة الثالثة - التفكير والارتباك - ١٩٧١ - ١٩٩٠**

تعتبر هذه المرحلة نموذج للارتباك والتخبط في تحديد دور ومصير القطاع العام. بعد توقف خطة التنمية الثانية وتراجع شعارات عصر التصنيع الثقيل لصالح التجهيز لمعركة استرداد الكرامة ومحو آثار النكسة. وقد استطاع القطاع العام منذ ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٣ تغطية كافة احتياجات المجتمع المدني والعسكري فشركت القطاع العام للمقاولات هي التي بنت دشم الصواريخ والطائرات ومهدت الطرق ووفرت مستلزمات القوات المسلحة وكذلك احتياجات المواطنين من طعام وكساء ونقل ومواصلات واسكان ومرافق. لكن بمجرد انتهاء المعركة وبدء محادثات فض الاشتباك والتي انتهت بكامب دافيد ومعاهدة السلام. تغيرت نظرة الطبقة الرأسمالية الحاكمة للقطاع العام وتغيرت توجهاتها وانحيازاتها الاقتصادية والاجتماعية.

حسم الصراع داخل رأسمالية الدولة الحاكمة لصالح جناح التبعية وذلك بانتصار السادات ومجموعته في ١٥ مايو ١٩٧١ ليتم إنهاء عهد التخطيط الاقتصادي وريادة القطاع العام وعدم الانحياز والاعتماد علي الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. أصبح القطاع العام هو النموذج الذي توجه إليه كل سهام الأزمة والخراب والفساد والحديث عنه باعتباره رمز للانغلاق وأنه غير اقتصادي وخاسر ويجب التخلص منه. كذلك أعلن السادات ان ٩٩% من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة وبدأت التحولات السياسية تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات والشركات الدولية والإطاحة بكل المكتسبات الاجتماعية التي تحققت للطبقات الكادحة والحديث عن عبئ الدعم والعمل علي استرداد التكلفة في الخدمات العامة. تواكب مع ذلك إعادة أراضي الإصلاح الزراعي للاقطاعيين وإلغاء الحراسات حيث صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص. ثم تبعه القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ٢٥ / ٧ / ١٩٧٤ بشأن إصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة.

واضطر النظام لإدخال بعض التعديلات السياسية مثل عودة الأحزاب التي بدأت كمنابر داخل الاتحاد الاشتراكي والسماح بهامش لحرية الصحافة وحرية التعبير. لكن مع استمرار مصادرة أشكال التنظيم النقابي وحركات الفلاحين

والمهمشين. ولعل عودة حزب الوفد خلال هذه المرحلة كان تعبير عن انتصار الجناح المهادن التابع الذي يرفع شعارات الليبرالية الاقتصادية والسياسية.

لم يكتفي السادات بذلك بل بدأ مداعبة الاستثمار الأجنبي الذي تم التخلّص منه بالتمصير من خلال قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ . وبدأ دعم التوجه لإطلاق يد القطاع الخاص والاستثماري والقضاء علي القطاع الغير كفى اقتصادياً فصدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة وتحولت بورسعيد مدينة الصمود في العدوان الثلاثي إلي منطقة حرة.

بذلك تبدلت أولويات التنمية والانحيازات الاجتماعية لصالح القطاع الخاص. لذلك أصبحت توجد ضرورة لتفكيك القطاع العام وضرب أي فرص للتكامل الرأسي والأفقي وتجهيزه للبيع أو بقاء بعض وحداته كبقرة حلوب لصالح القطاع الخاص والأجنبي ومرتع للفساد والإفساد. لذلك صدرت عدة تشريعات في هذا المجال منها:

- القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بشأن إعادة تنظيم المؤسسات العامة وقد عرف القانون شركة القطاع العام بأنها وحدة اقتصادية تقوم علي تنفيذ مشروع اقتصادي وفقاً لخطة التنمية. رغم ان خطط التنمية والتخطيط الاقتصادي توقف بنكسة يونية ١٩٦٧ وبدأ الاكتفاء بالتخطيط التأشيرى وإطلاق قوي السوق.

- القانون ١١١ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بشركات القطاع العام حيث سمح للشركات العامة بتأسيس شركات مساهمة خاصة غير خاضعة لقوانين القطاع العام وهو بداية العودة لسيطرة اشكال الرأسمالية التقليدية ومؤسساتها المتمثلة في الشركات المساهمة. ورغم ذلك ابقى علي تمثيل الموظفين والعمال في مجلس الإدارة . ولكن بدأ التفكيك من خلال التراجع عن مفهوم المؤسسة العامة وابتداع شكل تنظيمي جديد سمي مجلس أعلى للقطاع يمكن ان يضم شركات عامة وهيئات عامة وجمعيات تعاونية . بذلك بدأت عملية التفكيك والخلط المتعمد وفي المذكرة الايضاحية للقانون تم الحديث عن إلغاء المؤسسات العامة ، تحرير الشركات وبذلك بدأت الخطوات العملية في عمليات التفكيك والخصخصة والبيع.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء المجالس العليا للقطاعات.

- القانون رقم ٨٩٢ لسنة ١٩٧٨ في شأن دراسة أوضاع شركات القطاع العام التي حققت خسائر في العام المالي ١٩٧٧ .

- القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم العمل بالإمانات الفنية لمجالس القطاعات.

- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٨ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء مركز معلومات القطاع العام برئاسة مجلس الوزراء. يقسم المركز إلي ١٠ شعب وتتولي كل شعبة تجميع البيانات عن شركات احد القطاعات الاقتصادية.
- القانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الإستثمار القومي الذي استهدف القانون أن يتولي تمويل القطاع العام ومشروعات خطة التنمية. وهو مالم يحدث.
- القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن هيئات القطاع العام حيث ألغي المجالس العليا القطاعية واستحدثت هيئات لإدارة شركات القطاع العام. وقد ألغي قوانين المؤسسات العامة لسنة ١٩٧١ ولسنة ١٩٧٥. وتمت تصفية المجالس العليا القطاعية وأماناتها الفنية وحرر قانون هيئات القطاع العام الشركات من كثير من القيود السابقة ودفع باتجاه التزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ذلك علي صعيد تنظيم القطاع العام والذي بدأ بالمؤسسات ثم المجالس القطاعية وانتهى بهيئات القطاع العام. لكن تبع ذلك صدور عدد من التشريعات التي تدفع الاقتصاد باتجاه المزيد من الانفلات والفوضى خاصة مع الاتفاق علي برامج ما سمي التحرر الاقتصادي او الاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والذي بدأ في عام ١٩٧٦ وانتهى بانتفاضة ١٨، ١٩ يناير ثم استكمال بنود الاتفاق في النصف الثاني من الثمانينات. تبع ذلك تعديلات في التوجهات والانشيازات الاقتصادية وتحرير الاسواق وتقليص دور الدولة وإطلاق يد القطاع الخاص وإلغاء الدعم . وصدرت لذلك عدة تشريعات منها:

- قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي تمت عليه عدة تعديلات
- القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي.
- القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي.
- قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨.

بذلك تم استكمال البيئة الاقتصادية الحاضنة لبيع الأصول المملوكة للدولة وإطلاق يد القطاع الخاص وتراجع دور الدولة. وفي عام ١٩٨٧ توقفت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين واطلقت التعيينات للسوق المفتوح وأوقفت تكليف خريجي كليات الهندسة. ولكن تواكب مع هذه المتغيرات في دور القطاع العام وانحيازات وتوجهات التنمية الرأسمالية صدور عدد من التشريعات المرتبطة بالحركة العمالية منها :

- القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن التأمينات الاجتماعية.

- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بالعمال والمدنيين بالدولة.
- القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بشركات القطاع العام.
- قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١.
- القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بتحديد حد أدنى لأجور العمال وتنظيم أجازاتهم المرضية في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص. وقد حدد أجر اليومية للعامل الذي يبلغ ١٨ سنة بثلاثين قرش يومياً وإذا نقصت السن ينقص الأجر قرش عن كل سنة ولكن يجب الا يقل عن ٢٥ قرش في اليوم. وبالنسبة للأجازات المرضية فتكون شهر بأجر كامل و ٨ شهور ب ٧٥% من الأجر و ٣ شهور بدون أجر اذا قررت الهيئة الطبية احتمال شفاء العامل.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن قواعد التوزيع النقدي من الأرباح علي العاملين بشركات القطاع العام واصبح المجنب من الأرباح للتوزيع علي العاملين ١٠% من الأرباح .

هكذا كانت مرحلة التفكيك تخبط في اشكال تنظيم القطاع العام صاحبها تغيرات اقتصادية كبيرة وتوجه لاقتصاد السوق المفتوح المعتمد علي القطاع الخاض وتغيرات في التشريعات العمالية مع اطلاق حرية الاسواق والغاء التسعير الجبري والضرائب التصاعدية .

### **المرحلة الرابعة – الخصخصة والبيع – ١٩٩١ وحتى الآن**

وصلت عملية الخصخصة خلال هذه السنوات لقمة التخسير والتفكيك والبيع الذي لم يتوقف عند شركات القطاع العام الخاسرة بل وامتد لأعلي الشركات ربحية وحول الهيئات العامة إلي شركات ووصلنا الي مرحلة خصخصة المرافق والخدمات العامة وخاصة خدمات التعليم والصحة. شهدت المرحلة صدور عدد من التشريعات علي صعيد الاقتصاد الكلي التي توغلت في الفوضي الاقتصادية باسم التحرر واطلاق قوي السوق ويد القطاع الخاص وإلغاء الدعم وبيع الأصول بدعوي الاصلاح ونذكر منها:

- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون الضريبة العامة علي المبيعات.
- القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق رأس المال وعودة البورصة المصرية.
- القانون ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء الجامعات الخاصة.
- القانون ٣٨ لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي.
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار لسنة ١٩٩٧ .

- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٧ .
- القانون ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية.
- القانون رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٢ بشأن المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.
- قانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥ .
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار النظام الأساسي للبنك المركزي المصري.
- قانون الضريبة علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والذي جعل اعلي سعر للضريبة علي الدخل ٢٥% .
- القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بتنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية والخدمات والمرافق العامة.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٣ في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات و المزادات و بعض أحكام قانون تنظيم المناقصات و المزادات والذي فتح باب إسناد المشروعات بالأمر المباشر.
- القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤ بتنظيم بعض إجراءات الطعن على عقود الدولة والذي حصن صفقات البيع الفاسدة لشركات القطاع العام .
- القانون ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ بشأن التصرف في الأراضي المملوكة للدولة.
- قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

### **صدرت عدة تشريعات لإعادة تنظيم القطاع العام منها:**

- القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام.حيث ألغي هيئات القطاع العام وحل بدلاً منها الشركات القابضة ، كما اخضع شركات القطاع العام لنصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.ويعد هذا القانون الركيزة التشريعية الأساسية للخصخصة والبيع.
- عند بدء تنفيذ القانون تم توزيع القطاع العام علي ٢٧ شركة قابضة و ٣٠٧ شركة تابعة.

- قرار رئيس مجلس الوزراء والوزير المختص بقطاع الأعمال العام رقم ١٧٤١ بإنشاء مكتب فني لوزير قطاع الأعمال العام في وزارة عاطف عبيد.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣١٥ لسنة ١٩٩٧ بتنظيم وزارة قطاع الأعمال ونصت مادته الأولى علي ان دورها " تنفيذ برنامج نقل ملكية الشركات المذكورة للقطاع الخاص ( الخصخصة) وذلك في إطار السياسة العامة للدولة. ويتبع الوزارة المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال ومركز معلومات القطاع العام وقطاع مشروعات التدريب للتنمية والمراكز التابعة له.
- القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨م بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلي شركة مساهمة مصرية تسمى الشركة المصرية للاتصالات وطرح جزء من أسهماها في البورصة.
- القانون رقم ١٦٤ لسنة ٢٠٠٠ بتحويل هيئة كهرباء مصر إلي شركة مساهمة.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٩٥ لسنة ٢٠٠١ بتشكيل لجنة وزارية ومجموعة عمل لتنظيم المشروعات القومية والمحلية بنظام BOT ونظام BOOT.
- يوليو ٢٠٠١ تم إعادة هيكلة الشركة القابضة للكهرباء والشركات التابعة لها بفصل أنشطة الإنتاج والنقل والتوزيع وتكوين ثلاث عشرة شركة تختص بتلك الأنشطة من بينها خمس شركات لإنتاج الكهرباء منها شركتي شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء وغرب الدلتا لإنتاج الكهرباء.
- القرار الجمهوري رقم ١٣٧ في شهر يوليو ٢٠٠٢، بتحويل شركة "مصر للطيران" إلى شركة قابضة تتبعها سبع شركات فرعية .
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٠ لسنة ٢٠٠٢ بشأن التقييم والتصرف في حصص المال العام في الشركات المشتركة.
- قرار وزير الاستثمار رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم عمل لجان مراجعة واعتماد تقييم حصص المال العام في الشركات المشتركة.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ بإنشاء شركة قابضة لمياه الشرب والصرف الصحي والشركات التابعة لها. وبموجب هذا القرار تم تحويل الهيئات الاقتصادية في ١٤ محافظة بمصر من بين ٢٨ محافظة إلى شركات قابضة وتم إضافة باقى المحافظات تباعا حتى عام ٢٠٠٧.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٠٦ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تنظيم حصيللة برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة.

- خلال هذه المرحلة تغيرت المسميات من قطاع الأعمال إلي قطاع الأعمال العام وهو مرحلة انتقالية للنقل الملكية للقطاع الخاص ثم سميت الأصول المملوكة للدولة.
- تم تحويل قطاعات هيئة السكك الحديدية إلي شركات وعام ٢٠٠٦ تم تأسيس الشركة المصرية لتجديد وصيانة خطوط السكك الحديدية. كشركة مساهمة مصرية لغرض إنجاز أعمال عمرة وإصلاح وحدات النقل المتحركة المملوكة للهيئة القومية لسكك حديد مصر ثم تبعتها باقي الشركات.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن قواعد التصرف في حصص المال العام المملوكة لبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام.
- القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٧ بإلغاء هيئة كهربة الريف ونقل أصولها إلى شركات نقل وتوزيع الكهرباء.
- القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٣ بشأن إصدار قانون الصكوك.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٧٣ لسنة ٢٠١٦ بشأن تنظيم وزارة قطاع الأعمال العام. وإضافة للجهات التابعة للوزارة صندوق تمويل برنامج هيكلية شركات قطاع الأعمال العام.
- القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٦ بتحويل بنك التنمية والائتمان الزراعي إلي البنك الزراعي المصري.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٣٦ لسنة ٢٠١٧ الخاص ببرنامج طرح أسهم الشركات المملوكة للدولة جزئياً أو كلياً في البورصة المصرية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن قواعد التصرف في المساهمات المملوكة لبنوك القطاع العام وشركات التأمين التابعة لقطاع الأعمال العام في الشركات المشتركة .
- كانت الدولة قد طرحت في عام ٢٠٠٨ فكرة مبادلة أصول القطاع العام بصكوك شعبية إبان تولي الدكتور محمود محي الدين وزارة الاستثمار وقد واجه المشروع مقاومة أوقفته ثم جاءت ثورة ٢٥ يناير ليختفي مشروع مبادلة الأصول ثم يعود للحياة بشكل جديد في ٢٠١٨ باسم صندوق مصر السيادي ولكنه لن يوزع صكوك ولكنه ينظم عمليات البيع. وقد وصف الدكتور جلال أمين وقتها مشروع الصكوك بأنه مشروع شيطاني وكتب " هذا ما دفعني إلي وصف هذا المشروع بأنه " شيطاني " وإلي الاعتقاد بأنه مشروع غير وطني ولا أخلاقي. أنه شيطاني لأنه يحاول استغلال نقطة ضعف في معظم المصريين هي فقرهم ، الذي يدفعهم دفعاً إلي البيع ، مع التظاهر بأن المتوقع منهم غير ذلك ، وغير وطني لأنه يسمح ببيع أصول كان من المصلحة الإبقاء

عليها في يد الدولة المصرية أو علي الأقل في أيدي أفراد مصريين ، ولا أخلاقي لأنه يفترق إلي الشجاعة التي تتمثل في أن يتحمل متخذ القرار المسؤولية عن اتخاذه وعدم إلقاء المسؤولية علي الآخرين".<sup>٧</sup>

- القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء صندوق مصر السيادي .

أما علي صعيد الحقوق العمالية فقد حدث تغير كبير في علاقات العمل لتكثيف الاستغلال الرأسمالي وحصار حرية التنظيم والقضاء علي الحماية الاجتماعية وصدرت عدة تشريعات منها:

- قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
  - قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ .
  - قانون التأمين الصحي رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ .
  - تم تحديد الحد الأدنى للأجور وعند لتطبيق الفعلي لم يصل الي ١٢٠٠ جنيه للعاملين في الحكومة ولم يلتزم القطاع الخاص بتنفيذه.
  - القانون رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠١١ بشأن الحد الأقصى للدخول وربطه بالحد الأدنى. والذي صدرت عليه تعديلات أوقفت خضوع العديد من الفئات للقانون.
  - يجري الآن تداول مشروع قانون جديد للعمل وآخر للتأمينات الاجتماعية.
- هذه هي أبرز المتغيرات التي تمت خلال هذه المرحلة من مسيرة القطاع العام والمشروعات المملوكة للدولة.

### **عمق أزمة ومشاكل القطاع العام**

يرصد البعض بما فيها الدراسات الأكاديمية بعض جوانب من أزمة القطاع العام ومشاكله وكأنها ظاهرة حديثة ولكن الواقع ان بعض المشاكل موجودة منذ نشأ القطاع العام بعد ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ومنها مفهوم أهل الثقة وأهل الخبرة وتكبير الشركات بجيوش من الموظفين تفوق احتياجات العمل واستمرار الشركات تعمل بالالات الموجودة منذ الثلاثينات والأربعينات دون تحديث وغياب المشاركة الحقيقية للعمال في الإدارة واجبار الشركات علي التوريد باسعار تفاقم خسائرها.

لعل كتاب الدكتور إسماعيل صبري عبدالله عن تنظيم القطاع العام<sup>٨</sup> والذي صدر في قلب تجربة القطاع العام سنة ١٩٦٩ ورصد خلاله عدد من السلبيات والمشاكل

<sup>٧</sup> - د. جلال أمين - مشروع شيطاني " تحويل القطاع العام إلي صكوك للبيع " - حركة لا لبيع مصر - سلسلة مصريون في المواجهة ( ١ ) - أوراق عربية للنشر والدراسات - ٢٠٠٩ - صفحة ٤٥ .  
<sup>٨</sup> - الدكتور إسماعيل صبري عبدالله - تنظيم القطاع العام - الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية - دار المعارف بمصر - ١٩٦٩ .

يوضح لنا بعض المظاهر المبكرة للأزمة. كتب الدكتور إسماعيل ان الحوارات عن مشاكل القطاع العام كانت مبكرة وهي التي دفعت لعقد مؤتمر الانتاج في نوفمبر ١٩٦٥ ثم صدور قانون المؤسسات العامة في يولية ١٩٦٦. بل لقد عقدت الحكومة مؤتمر للقطاع العام في يناير ١٩٦٧. بل أن بيان ٣٠ مارس أكد علي ضرورة إجراء إصلاح اقتصادي جذري. وبفروسية نبيلة كتب " وهنا يجب أن نفر بمسئوليتنا نحن الاقتصاديين المصريين . فنحن لم نقم بالجهد النظري الكافي لتحليل وتأصيل الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالقطاع العام في بلادنا. فكثيراً ما كان تدخلنا في المناقشة يقتصر علي الدفاع عن الاشتراكية وسيطرة الشعب علي وسائل الإنتاج كضرورة لا فكاك منها لتحقيق تنمية سريعة متناسقة ومتناسبة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي " <sup>٩</sup>

عام ١٩٦٩ كتب الدكتور إسماعيل أن التنظيم الحالي للمؤسسات العامة ليس تنظيمياً رشيداً من حيث أنه لا يضع خطوطاً واضحة بين النشاط الإنتاجي للدولة ونشاطها الإداري من ناحية ، ولا بين الدور الاقتصادي والدور الإشرافي داخل قطاعات الانتاج من ناحية أخرى. ورصد عدداً من الأخطاء منها:

- بدء تنظيم القطاع العام من اعلي من الوزارات والمؤسسات العامة وليس من الشركات. وكثرة قوانين تنظيم المؤسسات العامة.
- غياب الرشد الاقتصادي في الشركات التي جري تأميمها وعدد بعض هذه المظاهر مثل صغر الحجم ، ممارسة خليط من الأنشطة الإنتاجية لا تربطها رابطة تكنولوجية أو اقتصادية جوهرية.
- الدمج الشكلي لتحميل شركات ناجحة باعباء شركات متعثرة .
- ضرورة ان تبدأ دراسة القطاع العام من الوحدات الإنتاجية التكتيكية في المصانع والمزارع وشبكات الترام وبحث العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية بينها.

- ضرورة الفصل بين نشاط الدولة الإنتاجي ونشاطها الإداري.
- ضرورة خروج النشاط التعاوني حتي الانتاجي منه من إطار القطاع العام.
- ضرورة فصل الشركات التي يشارك فيها رأس المال الخاص والأجنبي عن الشركات المملوكة بالكامل للدولة لكي لا نحد من سلطة الدولة في إعادة التنظيم.
- نقل تبعية المطاحن إلي المحليات بدلا من المؤسسة العامة والشركات التابعة لها وهي غالبا تخدم محافظة واحدة ولا يجب ان تخضع لإشراف مؤسسة عامة في القاهرة . وكان الاجدي تجميع مطاحن كل محافظة في وحدة انتاجية واحدة تتبع

<sup>٩</sup> - الدكتور إسماعيل صبري عبدالله - مرجع سابق - صفحة ٩ .

- المحافظة لكي لا يحدث إفراط في البيروقراطية. ونفس الوضع ينطبق علي نقل الركاب والبضائع. ونفس الوضع ينطبق علي مضارب الأرز وشركات الزيوت.
- بعض القطاعات تحتاج إلي شركة كبيرة تغطي احتياجات مصر كلها مثل صناعة السكر والصلب والدخان والسيارات.
  - ضرورة الفصل بين نشاط الإنتاج والإشراف. المؤسسات العامة التي تمارس الإنتاج بنفسها ولا تتبعها شركات مثل مؤسسة الطيران العربية المتحدة ومؤسسة الدواجن ومؤسسة اللحوم ومؤسسة تعمير الاراضي ... إلخ يمكن أن تتحول إلي شركات عامة .
  - ضرورة عمل مجمعات إنتاجية للحديد والصلب والكهرباء والبتروكيمياويات.
  - ضم بعض الشركات للمؤسسات العامة دون ان ترتبط إنتاجيا مثل ضم الشركة العامة لمنتجات الجوت إلي مؤسسة الغزل والنسيج . وتحدث حول ان التماثل أساس للتكامل الأفقي بين الشركات.

**كما أكد الدكتور إسماعيل مبكراً أن المؤسسات العامة ليست ضرورة مطلقة واننا نحتاج لمرونة في تنظيم وإدارة القطاع العام والإشراف عليه.** هذه الرؤية نشرت منذ ما يقرب من نصف قرن ورغم ذلك لا زالنا نعيد المناقشة في موضوعات قتلت بحثاً ووضعت لها حلول عديدة منذ عقود.

أما باتريك أوبريان فقد كتب يصف التجربة قائلاً " يطلق علي النظام الاقتصادي الذي ظهر في مصر الآن أسم النظام الاشتراكي التعاوني المخطط. أما المعلقون المعادون للنظام المصري فقد تفاوتوا في الحملة عليه واسماه بعضهم بالنظام الشيوعي ،بينما أسماه الآخرون باسم رأسمالية الدولة . لكن العثور علي اصطلاح يشمل ما تتميز به المؤسسات المصرية الاقتصادية من تعقيد أمر شاق للغاية . بمجرد القول بأنه نظام اشتراكي ، لا يتعبّر أمراً كافياً، إذا أن الاشتراكية تعني العدل في التوزيع وعناية المجتمع بمرضاه وشبابه وشيوخه ومحروميه، وليست مجرد وصف يطلق علي طراز معين من التنظيم الاقتصادي.

ويمكن القول بأن الاقتصاد المصري يمثل من الناحية التنظيمية مزيجاً من السنديكالية ، والرأسمالية البدائية ، والمشروعات العامة والخاصة والرأسمالية الإدارية والتعاونيات الاستهلاكية والإنتاجية " ١٠

منذ ٤٢ سنة كتب الدكتور فؤاد مرسي " يمكن القول بأن القطاع العام كان وما زال يعاني من ثلاث ظواهر خطيرة ، هي **الطاقات المعطلة بداخله وضعف إنتاجية**

١٠ - باتريك أوبريان - ثورة النظام الاقتصادي في مصر - من المشروعات الخاصة إلي الاشتراكية - تعريب وتعليق خيرى حماد - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - الطبعة الثقافية - ١٩٧٠ - صفحة ٢٩٦ .

العمل وعدم كفاءة قيادته وكل هذا يدفع إلي أن يجري الإنتاج بنسبة عالية من الضياع والتبديد للموارد الإنتاجية المحدودة، وهو ما ينعكس فوراً في صورة تشوه هيكل نفقات الإنتاج ورفع أسعار السلع الصناعية ، سعياً وراء ربح إداري مفتعل لا ربح اقتصادي طبيعي ، مما يسمح بالتشكيك في كفاءة التصنيع وجدوي القطاع العام وفي هذه الظروف ، لابد أن نلاحظ حالة من التضخم المكبوت ، حالة فيما مضي دون إنفجار آثاره الفادحة ظاهرة البطالة الكامنة التي تحول دون ارتفاع الأجور ، ورقابة الدولة علي الأسعار . ولهذا فإن أي دعوة لفتح اقتصادنا وتحرير الأسعار كانت دعوة بالغة الخطورة علي الاقتصاد القومي".<sup>١١</sup>

وينتقد فؤاد مرسي البدء بالصناعات الخفيفة مثل الراديو والتليفزيون والسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة تكييف الهواء والأغذية المحفوظة وهي صناعات تخدم الطبقة الوسطى ، ولكن مستلزمات إنتاجها غير متوفرة محلياً وهكذا كان السبب الرئيسي في عجز القطاع الصناعي عن تحقيق معدل النمو المستهدف إنما يرجع إلي نمط توزيع الاستثمارات وإلي طبيعة الصناعات التي أختيرت. وقد ترتب علي ذلك قيام الوحدات الإنتاجية علي غير أساس موضوعي ، والتوسع في إنشاء الوحدات الاقتصادية والمؤسسات العامة ، واختلال حسابات تكلفة الإنتاج ، مع الحرص علي تحقيق ربح في نهاية السنة المالية ، مما جعل الأسعار تتحمل أعباء ثقيلة لا مفر منها ، وأفسد كل محاسبة اقتصادية سليمة . وبذلك تم تشويه مفهوم التنمية ذاته.

لقد وضع مرسي يده علي جزء رئيس من أزمة النشأة التي لازمت القطاع العام في علاقته بالمشاركة الشعبية في إدارته والرقابة عليه والتي تحولت لمشاركة شكلية وكتب " انعكس كل هذا الخلط علي مفهوم القطاع العام نفسه فعلي الرغم من أن الأساس المادي للقطاع العام هو الملكية العامة لمجموع الشعب ، وعلي الرغم من وضع مبدأ مشاركة العاملين في الإدارة وفي ثمار الإنتاج ، مما كان يوفر أساساً لظهور ونمو علاقات إنتاج جديدة داخل هذا القطاع تقود فيما بعد بالضرورة إلي الاشتراكية ، نجد أن الجمود قد أصاب هذا الأساس. فتم التأكيد علي ملكية الدولة، وتم اختيار القيادات في القطاع العام من بين الإدارات الحكومية وأجهزة الدولة وقيادات الشركات قبل التأميم، وتحولت مشاركة العاملين في الإدارة إلي مناسبة انتخابية هامة فحسب. وفي النهاية لم يقدم القطاع العام نموذجاً جديداً لأسلوب الإنتاج يكون هو النقيض والبديل لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. ومن ثم بقي أسلوب الإنتاج الرأسمالي بغير إدانة عملية ، ولم يصف ولقد فاقم من هذا الوضع إننا بلد

<sup>١١</sup> - فؤاد مرسي - هذا الانفتاح الاقتصادي - دار الثقافة الجديدة - الطبعة الأولى - ١٩٧٦ - صفحة ٣١ - ٣٢ -

يسوده أسلوب الإنتاج الصغير، وتنتشر فيه بورجوازية صغيرة شديدة التطلع والقلق".<sup>١٢</sup>

هنا اختلف مع الدكتور فؤاد مرسي لأن التجربة كانت محكومة منذ بدايتها بالأفق الرأسمالي لم تبرحه بدليل العداء المحكم للديمقراطية والمشاركة الشعبية ومصادرة وتأميم النقابات العمالية وفرض التنظيم النقابي الواحد والعضوية الإجبارية. كما أن المشاركة الشكلية في الإدارة واختيار القيادات خضع لميول قيادات الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي والأجهزة الأمنية علي اختلاف أدوارها ، وتحولت التنظيمات العمالية الي جزء من جهاز الدولة لا تعبر عن حقوق ومصالح العمال بقدر ما تؤيد التوجهات العامة للحكومة والقيادة. ولذلك عندما بدأ السادات خطوات هدم وتدمير القطاع العام لم يدافع عنه الشعب المصري الذي هو أساس وهدف أي تنمية ، ولا عمال القطاع العام الذين خرجوا في بعض المواقع يطالبون بالمعاش المبكر. وبذلك كانت الديمقراطية والمشاركة الشعبية هي مقتل التجربة التي وأدتها وهي لم تبارح نمط الإنتاج الرأسمالي ورأسمالية الدولة البيروقراطية.

لذلك عاد الدكتور فؤاد مرسي بعد ٢١ سنة من صدور " هذا الانفتاح الاقتصادي " ليقدم رؤية جديدة أكثر دقة في تشخيص واقع القطاع العام في عام ١٩٨٧ أي منذ ٣١ سنة من الآن. كتب يقول " أصبح القطاع العام يرتبط بأكثر من رباط عضوي مع رأس المال الطفيلي المحلي ورأس المال العالمي . ومن جانب آخر ، فلقد صار هذا القطاع العام مهذاً رحبا لولادة وتربية ثم تطوير رأسمالية بيروقراطية عملت وتعمل يداً بيد مع الرأسمالية الطفيلية المحلية ومع الرأسمالية المالية العالمية . وفي هذه الظروف فلقد غدا فشل القطاع العام أو بالإحرى إفشاله في كثير من الحالات زريعة سهلة للتوسع في عمليات تخريبه وتبرير تصفيته ، بل وذريعة رخيصة للنيل من كل دعاوي الاشتراكية ولإعلاء شأن الرأسمالية في بلادنا"<sup>١٣</sup>

ملحوظة لي ( فالطابع الطفيلي جزء مرتبط بنشأة وتطور رأسمالية الدولة التابعة وقد برزت بشكل كبير بعد النكسة ثم بعد حرب أكتوبر والهجرة للنفط وليست عرض طارئ علي رأسمالية الدولة ، فالتجربة لم تكن يوماً ما اشتراكية أو علي طريق الاشتراكية رغم الدعاية بغير ذلك لأن جوهر بنية القطاع العام كان تحت

<sup>١٢</sup> - المصدر السابق - صفحة ٣٣ - ٣٤ .

<sup>١٣</sup> - د. فؤاد مرسي - مصير القطاع العام في مصر - دراسة في إخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلي والأجنبي - مركز البحوث العربية - ١٩٨٧ - صفحة ١٤ .

سيطرة رأسمالية الدولة ولم يخرج عن نطاق التنمية الرأسمالية ومحاولة استقلال السوق).

يوضح مرسى كيف تم إلغاء الدور القيادي للقطاع العام وإلغاء الإطار التنظيمي المحكم للقطاع العام وإعلان مبدأ إمكانية بيع القطاع العام أو تحويله إلى قطاع خاص وذلك ببيع أسهم الشركات أو بعض وحدات القطاع العام لرأس المال المحلي وباسم المشاركة مع رأس المال الأجنبي، وعندئذ تتحول الوحدات العامة إلى قطاع خاص بل وإغراق القطاع العام في بحر من القطاع الخاص الذي تغلب عليه الأنشطة الطفيلية.<sup>١٤</sup>

انتقد فؤاد مرسى مبكراً مشروع تطوير القطاع العام في ١٩٨١ ورد علي دعوي فصل الملكية عن الإدارة وملكية بنك الاستثمار القومي للقطاع العام فينشئ شركات قابضة بمجموعة من الشركات العامة التي تملك الدولة ٥١% من رأسمالها علي الأقل. وفند بوضوح موضوع التلاعب بالملكية وقال " هكذا تجتمع طبقاً للمشروع بين أيدي **شركات قابضة هي في الواقع مشروعات للاستثمار المالي**. ومثل هذه الشركات القابضة في العالم فإنها لا تهتم إلا بزيادة أرباحها من خلال ملكيتها في الشركات العامة غير مقيدة في ذلك بخطة تنمية اقتصادية أو اجتماعية. فمسئوليتها الأولى هي إدارة محفظة الأوراق المالية لدي الشركات العامة التابعة لها. والشركات القابضة هي المسؤولة عن إنشاء شركات مملوكة لها كلية أو بالمشاركة مع رأس المال الخاص. وهي مسؤولة عن استثمار أموالها في الشركات. وهي مسؤولة عن عقد الاتفاقيات المشتركة والتمويلية مع الهيئات المحلية والأجنبية أيضاً. ومحصلة ذلك كله أن تتحول الملكية العامة إلى شئ هلامي - مجرد ملكية رأسمالية بلا قوام ولا هدف غير الربح- وتتحول الشركات العامة إلي مجرد مشروع استثماري".<sup>١٥</sup>

هكذا حل بأسلوب علمي مسارات التحول علي ضوء المعلن في عام ١٩٨١ وقد تحققت رؤية ونبوة فؤاد مرسى في قطاع البترول والهيئة المصرية العامة للبترول التي راحت تستخدم المال العام في إنشاء شركات مساهمة مع القطاع الخاص وتنشئ شركات استثمار بحصة المال العام مع رأس المال الأجنبي وبما يحول النبوة إلي واقع اقتصادي معاش. وتحول القطاع العام من قاعدة للتنمية المستقلة

<sup>١٤</sup> - لقد كانت تجربة الشركات المشتركة والسماح للشركات العامة بإنشاء شركات مساهمة مع مستثمرين مصريين أو أجنبى تعبير واضح عن أن هذا القطاع العام لا يمكن أن يلعب دور في التنمية ويمكن الإبقاء عليه كرافعة للنشاط الخاص والاستثمار الخاص وشبكات الفساد والمصالح وكجزء من رأسمالية الدولة التابعة.  
<sup>١٥</sup> - الدكتور فؤاد مرسى - مرجع سابق - صفحة ٢٧.

علي حد وصفه في بداية التجربة إلي قاعدة لتطوير الرأسمالية التابعة في المرحلة الحالية.

خلال مرحلة التحول الاقتصادي باتجاه الاشتراكية سيظل هناك دور للاستثمار الخاص ورأس المال الأجنبي ولكن في إطار خطة تنمية اقتصادية واجتماعية أساسها الديمقراطية التشاركية في إعدادها ومراقبة تنفيذها وتقييمها وتصويبها بما يخدم التقدم علي طريق مختلف عن طريق التنمية الرأسمالية.

ومنذ بدأت خطة البيع والتحويل للقطاع الخاص وما عرفت بالخصخصة صدر العديد من الدراسات التي تعرضت لفساد عمليات التقييم كما تابعنا في قضية بيع عمر أفندي والتي كشفها المهندس يحي حسين والتي عاد البعض لرصدها من البداية ومن صفقة بيع المراحل البخارية وما تبعها من صفقات.

لقد كانت كتابات الاستاذ أحمد النجار المتعددة من أهم المصادر في الحديث عن الفساد الذي صاحب عملية الخصخصة حيث تعرض للفساد في شركة المسبوكات والحديد والصلب وقضية فساد الجهاز المصرفي ثم قضية الحباك. وكتب " عملية البيع تلك لم تكن أكثر من حلقة في السلسلة العالمية من عمليات بيع القطاع العام في الدولة النامية والدول الاشتراكية السابقة، إلي القطاع الخاص المحلي والأجنبي بضغوط قوية من صندوق النقد والبنك الدوليين ومن الدول الدائنة ، تلك العمليات التي أنطوت علي مستويات مذهلة من الفساد ونهب المال العام بالذات في بلدان مثل مصر حيث لا توجد شفافية في ظل النظام الديكتاتوري البولييسي الحاكم في مصر"<sup>١٦</sup> ووصف النجار برنامج الخصخصة بأنه استهلاك لرصيد الأموال الذي بنته الأجيال والحكومات السابقة لصالح تمويل الإنفاق الجاري للحكومة وتغطية عجزها عن توفير التمويل الضروري بسبب التهرب الضريبي لرجال الأعمال . وقال " في النهاية فإن برنامج الخصخصة شكل ذروة الفساد والنهب الذي تعرض الشعب المصري له في عصر مبارك"<sup>١٧</sup>.

كما كتب الاستاذ عبدالخالق فاروق " أتسم برنامج الخصخصة المصري في ظل وزراء مثل عاطف عبيد - مختار خطاب - محمود محي الدين ، بالغموض ، وإنعدام الشفافية ، وغياب النزاهة في تقييم أصول الشركات المباعة، وأصبح هذا

<sup>١٦</sup> - أحمد السيد النجار - الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك - الطبعة الأولى - دار ميريت - ٢٠٠٥ - صفحة ١٣٣.

<sup>١٧</sup> - أحمد السيد النجار - مرجع سابق - صفحة ١٥٠.

البرنامج والقائمون عليه محل إتهام وتندر من كافة فئات الشعب تقريباً ، وأكتسب بالتالي سمعة سيئة للغاية<sup>١٨</sup>

هكذا كتبت مئات الدراسات عن القطاع العام ومشاكله وكيفية معالجة أزماته وحتى الخصخصة والبيع والصفقات ومنذ الستينات من القرن الماضي وحتى الآن تتوالي الدراسات والتوصيات دون أن تجد الإرادة اللازمة لتطبيقها وفي ظل غياب الطبقة العاملة والنقابات العمالية الحقيقية والتنظيمات العمالية ويستمر مسلسل البيع الذي يضم ٢٣ شركة وبنك في موازنة عام ٢٠١٨/٢٠١٩ التي أقرها مجلس النواب.

### تيار المقاومة

لعب عمال وموظفي القطاع العام دور كبير في مقاومة مشاريع الخصخصة بدء من شركة المراحل البخارية وشركة البطاريات إلي شركة النيل لحليج الأقطان وشبين الكوم للغزل والنسيج وطنطا للكتان أسمنت أسيوط وكافة الشركات التي تم بيعها. واستخدم عمال القطاع العام أسلوب العرائض لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء والوقفات الاحتجاجية أمام مجلس الشعب قبل ٢٠١١ والوقوف أمام مقرات الشركات المباعة والمعرضة للبيع ورفض البيع والمطالبة بالحقوق العمالية.

كما استطاع تيار المقاومة فضح الفساد في بعض الشركات الكبرى من الزيوت والصابون إلي الحديد والصلب إلي مصر المحلة للغزل والنسيج وفضح عمليات بيع الأراضي وبيع المباني والورش وأصول الشركات. والتلاعب في تقدير قيمة الأصول كما حدث في قضية عمر أفندي والتي كان بطلها المهندس يحي حسين عضو لجنة التقييم. وغيرها من القضايا التي فضحت فساد طرق تقييم الأصول والبيع بالقيمة الدفترية .

تشكلت في عام ٢٠٠٨ حركة لا لبيع مصر والتي ضمت عدد من الاقتصاديين والمحامين والقيادات العمالية وهي التي اصدرت كراسة الدكتور جلال أمين " مشروع شيطاني " الذي رد فيه علي مشروع الصكوك الذي طرحه الدكتور محمود محي الدين وزير الاستثمار في ذلك الوقت.

كذلك سلك فريق آخر طريق الدفاع القانوني ولجأ إلي القضاء العادي وقضاء مجلس الدولة من أجل استعادة الشركات التي تم بيعها.وقد تم انتزاع أحكام قضائية

<sup>١٨</sup> - عبد الخالق فاروق - اقتصاديات الفساد في مصر - كيف جري إفساد مصر والمصريين ( ١٩٧٤ - ٢٠١٠ ) - مكتبة الشروق الدولية - الطبعة الأولى - إبريل ٢٠١١ - صفحة ١٠٣

نهائية بعودة شركات بعضها عاد والبعض لم يعود.ومن بين الشركات التي صدرت أحكام بعودتها :

١. المراجل البخارية .
٢. طنطا للكتان .
٣. شبين الكوم للغزل والنسيج.
٤. النيل لحليج الأقطان .
٥. عمر افندى.
٦. الشركة العربية للتجارة الخارجية.
٧. شركة الورق المصرية سيمو.
٨. اسمنت اسيوط.

وكان عمال هذه الشركات ولا يزالوا نموذج في الدفاع عن الحقوق العمالية والاقتصاد المصري والأصول المملوكة للدولة والتي يتم تبديدها بالبيع.

وقد أفاد الاستاذ خالد علي المحامي والذي نجح في انتزاع عدد من أحكام عودة الشركات في حوار معه أن " اسمنت اسيوط صدر حكم اول درجة من محكمة عادية وفي الاستئناف اتلغى الحكم واحيل الملف لمحكمة مجلس الدولة والان جميع الدعاوى موقوف نظرها لحين صدور حكم الدستورية على قانون تحصين عقود الدولة من الطعن عليها".

رغم ذلك لم تتوقف حركة المقاومة وقام الاستاذ عبد الغفار مغاوري يوم ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ برفع دعوي ضد قرار الجمعية العمومية للشركة القابضة للكيماويات بتصفية الشركة القومية للأسمنت. واختصم في المذكرة التي قدمها إلي قضاء مجلس الدولة رئيس الوزراء ووزير قطاع الأعمال ورئيس الشركة القابضة للكيماويات والمصفي القانوني للشركة القومية للأسمنت ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وتحدد يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١٨ لنظر الطعن أمام مجلس الدولة.

وتستمر حركة مقاومة الخصخصة.

### **موقفنا من القطاع العام – ماذا يجب أن يكون!؟**

لكي نحدد موقفنا من القطاع العام يوجد موقفين كلاهما خاطئ كما أوضح الدكتور فؤاد مرسي :

**الأول :** موقف يعبر عن مجرد الحرص علي وجود القطاع العام والدفاع الأعمي عنه ويركز علي حل مشاكله العاجلة بعد تفشي الفساد والإهمال المتعمد وتفكيكه وفقدان الهدف وتتمثل مشاكله في التمويل والتسعير والعمالة الزائدة والأجور.

**الثاني :** موقف يعبر عن مجرد الإدانة والرفض للقطاع العام ، ومعاملته معاملة القطاع الخاص بدون تمييز. وبالتالي التصدي لتحديد مصيره الآجل فحسب. ومعني ذلك الوقوف عند حدود طرح الحل الجذري لمشاكله.

وكلا الموقفين خطأ. ولذلك فإن الموقف الصحيح يجب ان يجمع بين مواجهة المشاكل العاجلة، وبين اعتبارات الحل الجذري لمشاكله. ولذلك يجب التمسك بالملكية العامة وعدم التفريط فيها والتمسك بحقوق ومصالح العاملين ومن واقع مصلحة الشعب المصري في الحفاظ عليه من أجل توفير سلع وخدمات ضرورية يحتاجها المجتمع وبأسعار غير مبالغ فيها.

لذلك يجب التفكير الجدي في مشاكل التمويل وأرتفاع تكلفة الإنتاج وتسعير المنتجات والطاقات العاطلة ، وكيف تتحسن طرق تسويق منتجاته والوصول الي حجم عمالة اكثر كفاءة والتخلص من العمالة الزائدة ومنافسة الواردات. وبالأساس كيف نصل لشكل التنظيم الأمثل للقطاع العام.

**لكن نجاحنا في علاج مشكلات القطاع العام علي المدى القصير والمشاكل الجذرية علي المدى الطويل لا يمكن ان يتم بدون مشاركة شعبية ورقابة حقيقية وشعبية علي أدائه لأنه ملك كل الشعب المصري. ومن حق كل المصريين مناقشة وتقرير مصيره ومن حق عماله المشاركة الحقيقية في ادارة وحداته وبدون ذلك يظل القطاع العام مجرد البقرة الحلوب للقطاع الخاص والاستثماري وكر الفساد. كما أن التطوير المطلوب يحتاج لإرادة سياسية غير موجودة لدي نظام الحكم القائم وتحتاج لنظام جديد.**

**الإصلاح الجذري للقطاع العام يحتاج ديمقراطية من أسفل ومن أعلي في إطار تجاوز علاقات الاستغلال والتبعية نحو علاقات انتاج جديدة.**

**إلهامي الميرغني**